

التحديات والحلول المقترحة

يواجه الصندوق العديد من التحديات والصعوبات في سوق العمل، والتي يعمل على مواجهتها بتقديم برامج وخدمات لعملائه من خلال تحديث وتطوير آليات الدعم في مختلف برامجها بما يتوافق مع المستجدات في سوق العمل تلبيةً وتماشياً مع رؤية المملكة 2030.

ونستعرض فيما يلي أبرز التحديات والصعوبات التي تواجه الصندوق والحلول المقترحة.

التحديات والصعوبات	الحلول المقترحة
ضعف جاذبية العمل في القطاع الخاص وخاصة العنصر النسائي بالرغم من توفر كواردها البشرية.	استحداث آليات جديدة لتحفيز القطاع الخاص في توظيف بعض الوظائف بما يتوافق مع توجهات وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية وتسهيل آلية واشتراطات عمل المرأة في القطاع الخاص وتوفير البيئة الجاذبة لها.
عدم مواءمة المخرجات التعليمية مع متطلبات سوق العمل.	العمل مع الجهات ذات العلاقة لتوفير دراسات وبحوث تحدد احتياجات سوق العمل المستقبلية. الحاجة لمراجعة شاملة لكافة البرامج والتخصصات التعليمية بموجب خطة شاملة وبمشاركة جميع الجهات المعنية بذلك، بقيادة وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية ووزارة التعليم.
عدم توافق أعداد الباحثين عن عمل مع أعداد الفرص الوظيفية في المناطق الغير رئيسية.	توعية أصحاب الأعمال و الباحثين عن عمل بخيارات العمل عن بُعد والعمل من المنزل، وتكثيف وتشجيع العمل الحر كأحد الخيارات لتوليد المزيد من فرص العمل في هذه المناطق النائية
ضعف النشاط التجاري وصغر حجم المنشآت في المناطق الغير رئيسية.	التوسع في النشاطات الاقتصادية والتجارية في المناطق الغير رئيسية لخلق فرص وظائف جاذبة لسوق العمل في تلك المناطق.
ضعف كفاءة أداء المعاهد الأهلية في تأهيل خريجين بجودة ملائمة تلبي احتياجات المنشآت الموظفة.	قيام المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني في ضبط جودة التدريب وأداء تلك المعاهد التدريبية وتقييمها وفقاً لمعايير وأسس عالية الجودة، وذلك لتحقيق تطلعات الجهات المستفيدة في سوق العمل.
عدم تفاعل منشآت القطاع الخاص مع استراتيجيات التوظيف، والتي تؤثر سلباً على فرص الاستقطاب للعمالة الوطنية.	تحفيز القطاع الخاص بتغيير النظرة السلبية تجاه الاستثمار في العنصر البشري، واعتبار التوظيف مسؤولية مشتركة على الجميع من خلال طرح برامج ومبادرات توعوية في هذا المجال.
عدم معرفة الكثير من طالبي العمل المتقدمين على سوق العمل عن ميولهم وقدراتهم عند تحديد واختيار الوظائف المرشحين عليها، مما يؤدي إلى عدم استمرارهم فيها.	إيجاد برنامج للإرشاد والتثقيف المهني بشكل منهجي وشامل يستفيد منه جميع المتقدمين على سوق العمل سواء أصحاب عمل أو طالبي عمل لتحقيق الاستقرار الوظيفي.
تدني مستويات الأجور في وظائف القطاع الخاص، مقارنة بالقطاع العام	تطوير برنامج حماية الأجور للتحقق من مناسبتها وملائمتها لوظائف القطاع الخاص. إصدار تشريعات تساهم في رفع أجور السعوديين بالقطاع الخاص، وتقليل ساعات العمل بما يتوافق مع نظام العمل السعودي .
ضعف اقبال بعض المنشآت في طرح فرص تدريبية للباحثين عن عمل عبر بعض البرامج التدريبية لطالبي العمل.	بناء خطط تحفيزية لتشجيع المنشآت لطرح فرص تدريبية، تلبي الاحتياجات الوظيفية في تلك المنشآت.
سيطرة بعض الجنسيات على مهن معينة، والتي تؤدي إلى الانكشاف المهني في سوق العمل بالمملكة	إيجاد برامج تدريبية مهنية متخصصة لإشغال هذه المهن.